رايتس ووتش: فيديو قوات الأمن المصرية بشأن شباب العريش مزيف

السبت 18 مارس 2017 04:03 م

قالت منظمة هيومن رايتس ووتش (الجمعة) إن مصر زيفت فيديو للهجوم على ما أسمتهم "إرهابيين" ونشرت لقطات للتغطية على قتل ما بين أربعة أشخاص وعشرة خارج إطار القانون.

وفي يناير الماضي نشرت وزارة الداخلية بحكومة الانقلاب لقطات معدلة كتب عليها "قتل عشرة عناصر إرهابية في تبادل إطلاق نار مع قوات الأمن في شمال سيناء".

ويوضح الفيديو، الذي صدر دون صوت، اقتراب القوات الخاصة من منزل، وتم تصوير المقطع داخل المنزل ويظهر جثثًا ملطخة بالدماء لعدد من الرجال على الأرض، والجدران مليئة بثقوب من الرصاص.

وقالت وزارة الداخلية بحكومة الانقلاب قبلها في تصريح إن قوات الأمن تتبعت مقاتلين مشتبهًا بهم من داعش إلى منزل مهجور في العريش، الموجود في شمال سيناء.

وأكد التصريح أن قوات الأمن اقتربت مع إطلاق رصاص عليهم أثناء استعدادهم للإغارة على المنزل، وفي تبادل إطلاق نار قُتل عشرة من المشتبه بهم.

وبعد مراجعة خبيرين عسكريين استعانت بهم هيومن رايتس للفيديو، توصلا إلى أن الاحتمالية الكبرى أن الفيديو مزيف.
وقال ستيفان شميت، رئيس برنامج الطب الشرعي الدولي لدى هيومان رايتس، إن موقع الدماء والجثث يقترح أن على الأقل إحدى الجثث تم تحريكها قبل بدء التصوير.

بينما قالت عائلة ثلاثة من القتلى، منهم أحمد راشد ومنصور جمعة ومحمد أيوب بالإضافة لمحام شاب رابع للمنظمة، إن الشباب تم اعتقالهم دون إذن في أكتوبر ونوفمبر 2016، قبل شهور من الغارة التي صورت. وأرسلت عائلات اثنين من الشباب برقيات للسلطات للاستفسار عن أماكن ذويهم ولم يتم الرد عليهم.

وجمعت هيومن رايتس ووتش شهادات واسعة من عائلات الشباب، الذين زعموا أن جثث أقاربهم بها آثار تعذيب عندما رأوهم في المشرحة في يناير. وقال معتقلون سابقون إنهم رأوا الشباب في أحد فروع وكالة الأمن الوطني قبل موتهم.

وقالت منظمة هيومن رايتس إن الغارة ومزاعم التعذيب والقتل خارج إطار القانون يؤكدون أن هناك حصانة كاملة في سيناء، وهو المكان الذي تقاتل فيه قوات الأمن المتمردين.

وقال جو ستورك، النائب عن المنظمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إن القتل الواضح خارج إطار القانون يكشف عن حصانة كاملة لقوات الأمن المصرية في سيناء تحت سياسات قتال الإرهاب للرئيس السيسي، موضحًا أنه يجب على النائب العام التحقيق الشامل للوصول إلى حقيقة الانتهاكات المميتة".

ويواجه الصحفيون والباحثون من منظمة هيومن رايتس ووتش قيودًا صارمة على التقارير الخاصة بشمال سيناء، والتي تقع تحت حظر تجوال صارم وتعتبر منطقة عسكرية.